

ورشة "تعزيز دور المرأة في السياسة": تضارب في الآراء بشأن "الكوتا"

بدعوة من برنامج الامم المتحدة الانمائي والمركز اللبناني للدراسات، وفي إطار مشروع الدعم والمساندة التقنية الذي يوفره البرنامج لإصلاح قانون الانتخاب في لبنان، عقدت ورشة عمل بعنوان "تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية من خلال الكوتا النسائية المقترحة في مشروع الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخاب". وشاركت في الورشة الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في لبنان الدكتورة منى همام وعدد كبير من ممثلي جمعيات المجتمع المدني والتجمعات واللجان النسائية الناشطة في هذا المجال.

بداية عرضت همام الدعم الذي يوفره برنامج الأمم المتحدة لمشروع إصلاح قانون الانتخاب بالتعاون مع المجتمع المدني والذي أثمر برنامج نشاطات مكثفة من شأنها إطلاق النقاش حول مشروع القانون المقترح لدى الرأي العام وتوسيعه . واعتبر المحامي زياد بارود عضو الهيئة الوطنية الخاصة بصياغة مشروع القانون، ان المشروع شكّل سابقة في التشريعات اللبنانية، إذ درست مجموعة من الخبراء والاختصاصيين عدداً كبيراً من الاقتراحات المقدمة من مختلف أنظمة الانتخاب في العالم (مع واقع كل بلد)، فضلاً عن الاطلاع على خبرات وتجارب عدة، وخلصت الى مشروع قانون "صنع في لبنان" أتى ملائماً للبيئة اللبنانية والواقع اللبناني وليس قانوناً مفروضاً من الخارج. وعدد بارود البنود الاصلاحية التي تضمنها المشروع. من جهتها، رفضت رئيسة اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة الدكتورة امانى شعراني الحصة المقترحة واعتبرتها قليلة جداً ولا سيما أنها جاءت على مستوى الترشح فقط وليس على المقاعد.

اما رئيسة اللجنة القانونية في المجلس النسائي اللبناني عابدة نصرالله، وبعد تعداد ايجابيات المشروع، اعتبرت أيضاً أن نسبة الـ ٣٠ في المئة المقترحة قليلة جداً وطالبت بحصة محجوزة في المقاعد. وأيدت نائبة رئيسة التجمع النسائي الديموقراطي جمانة مرعي المشروع المقترح، وشددت على أن تبقى "الكوتا" على أساس الترشح "لأن الحصة المحفوظة قد تأتي بنساء غير جديرات ولسن على مستوى التغيير المطلوب". اما لين اللاطي، من شباب من أجل الإصلاح الانتخابي "شأن"، فأيدت أيضاً المشروع المقترح كما جاء من الهيئة، ولكنها تمنّت أن تعتمد "كوتا" محفوظة في اللوائح النسبية منعاً للتهميش وألا يقتصر نظام "الكوتا" على ثلاث دورات انتخابية فقط .